

Distr.  
GENERAL

A/48/126  
2 April 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
البند ٥٩ من القائمة الأولية\*

الامتثال لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام  
من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نص كلمة ألقاها السيد ف. و. دي كليرك، رئيس دولة جنوب افريقيا، أمام  
جلسة مشتركة للبرلمان في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣، يعلن فيها التطورات المتعلقة بقدرة جنوب افريقيا  
النوية وانضمامها الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة الذرية (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا إذا أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة  
تحت البند ٥٩ من القائمة الأولية.

(توقيع) ف. و. ستيوارت  
السفير  
الممثل الدائم

## المرفق

الكلمة التي ألقاها رئيس دولة جنوب افريقيا أمام جلسة مشتركة  
للبرلمان في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣

## معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

السيد رئيس المجلس عندما قررت في الأسبوع الماضي أن أدعو جلسة مشتركة الى الاجتماع، كانت نيتي التركيز على أن أعلن للبرلمان معلومات هامة فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما يتصل بها من مسائل. ومنذ ذلك الحين اضطررتني بعض التطورات إلى تغطية نطاق أوسع من ذلك بكثير. ومع ذلك فسأبدأ بإعلان معلومات تتعلق بقدرة جنوب افريقيا النووية.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما يتصل بها من مسائل

تذكرون يا حضرات الأعضاء الموقرين أنني عندما ألقيت خطابي الاستهلالي الأول في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠، شددت في جملة أمور على تطبيع العلاقات الدولية لجنوب افريقيا. وكان أحد الأوجه الهامة لذلك وما يزال، المساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها وستقدمها جنوب افريقيا نحو السلم والاستقرار والتقدم في الجنوب الافريقي. وإذ وضعت الحكومة هذا الهدف نصب أعينها قامت - إضافة الى مبادرات كثيرة أخرى في مجموعة من المجالات الأخرى المختلفة - باتخاذ قرارات بعيدة المدى وفعالة فيما يتعلق بعدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل. ويشمل ذلك الأسلحة النووية فضلا عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد انضمت الحكومة الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩١. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أصبحنا من الموقعين المؤسسين لاتفاقية الأمم المتحدة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. كما تشترك الحكومة أيضا في الاستعراض الراهن للاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والتوكسينية. وأود أن أركز اليوم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما أرغب في إبلاغ معلومات هامة الى البرلمان، والجمهور والمجتمع الدولي. فمن المهم أن توضع نزاهة جنوب افريقيا فيما يتعلق بالتزاماتها نحو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فوق أي شك.

عندما ينضم بلد ما الى معاهدة منع الانتشار فإنه يتعهد، اعتبارا من تاريخ الانضمام بعدم صنع الأسلحة النووية أو الحصول عليها بأي طريقة أخرى. ويتعهد أيضا بالدخول في اتفاق للضمانات، تقدم فيما يتعلق به إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية قائمة شاملة بجميع المواد والمرافق النووية القائمة في البلد ككل في وقت سريان الاتفاق. وهذه المرافق والمواد تكون عندئذ خاضعة للتفتيش والتحقق الدوليين. كما تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا بإجراء عمليات تفتيش منتظمة للتحقق من القائمة ولضمان أن هذه المواد والمرافق لا تستخدم إلا للأغراض السلمية.

ومنذ انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار، فقد التزمت بدقة بشروط المعاهدة واتبعت سياسة تقوم على الوضوح والتعاون الفني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا النهج الإيجابي قد أدى الى استعادة جنوب افريقيا لمقعدها في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، دون معارضة بعد غياب دام ١٢ سنة.

وكانت عملية التحقق من اكتمال إعلان جنوب افريقيا للمواد والمرافق النووية ناجحة بدرجة وجدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نفسها معها في وضع يسمح لها بتقديم تقرير الى مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بعد عدد كبير من عمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة، يفيد بأنه لم يعثر على أي شيء يشير الى أن قائمة جنوب افريقيا من المواد والمرافق النووية ليست كاملة، كما لم يعثر على أي شيء يشير الى أن قائمة المرافق والمواد المقدمة فيما يتعلق بالضوابط غير كاملة.

ومع ذلك، فنظرا بصفة رئيسية الى الأحداث في العراق، الذي انتهك شروط معاهدة عدم الانتشار ببدء برنامج سري للأسلحة النووية، شكك بعض البلدان في فعالية نظام التحقق الذي تستخدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأدعى بعض البلدان كذلك أن جنوب افريقيا مازالت لديها تطلعات خفية في هذا الصدد وأنها لم تكشف بشكل كامل عن مخزونها من اليورانيوم المثري.

وهذه الإدعاءات تناقشها بانتظام كل من الصحافة المحلية والدولية، وبدأت تأخذ أبعاد الحملة. وفي خلال ذلك يوضع موضع شك ويصاب بالضرر البرنامج النووي الحالي لجنوب افريقيا الموجه نحو الاستقلال التجاري بما في ذلك تصدير المنتجات ذات التكنولوجيا الرفيعة. وبالتالي فأنا أرغب اليوم أن أؤكد بشكل لا لبس فيه أن جنوب افريقيا تلتزم بدقة بشروط معاهدة عدم الانتشار وأنها ستواصل ذلك.

ومع ذلك فاسمحوا لي بأن أذهب الى أبعد من ذلك. فأني شك بشأن نوايا الحكومة فيما يتعلق بالمسائل النووية، يجب إزالته فورا والى الأبد. ولهذا السبب، قررت الحكومة توفير معلومات كاملة عن البرنامج النووي السابق لجنوب افريقيا بالرغم من أن معاهدة عدم الانتشار لا تشترط ذلك.

في إحدى المراحل، أنشأت جنوب افريقيا بالفعل قدرة رادعة نووية محدودة.

والقرار بإنشاء هذه القدرة المحدودة اتُخذ في وقت مبكر جدا يرجع الى عام ١٩٧٤، مقابل خلفية من الخطر التوسعي السوفياتي في الجنوب الافريقي، فضلا عن انتشار عدم التيقن بشأن نوايا أعضاء حلف وارسو.

وقد أدى تعزيز القوات الكوبية في أنغولا من عام ١٩٧٥ والأعوام التالية له الى زيادة إدراك ضرورة وجود رادع - كما قوى من هذا الإدراك أيضا الانعزال الدولي النسبي لجنوب افريقيا والحقيقة المتمثلة في

أنها لا يمكن أن تعتمد على مساعدة خارجية إذا ما هوجمت. والتفاصيل المتعلقة بقدرة الردع المحدودة، والاستراتيجية المتبعة في هذا الخصوص والتي وضعت في ذلك الوقت هي كما يلي:

- كان الهدف هو توفير سيع نبائط انشطارية نووية، واعتبر أن ذلك هو الحد الأدنى لأغراض الاختبارات وللإبقاء منذ ذلك الحين فصاعدا على قدرة ردع معقولة.
- عندما اتخذ القرار بإنهاء البرنامج، لم يكن قد أُنجز سوى ست نبائط.
- لم تصنع أي متفجرات نووية متقدمة من قبيل المتفجرات النووية - الحرارية.
- كان البرامج تحت الاشراف المباشر لرئيس الحكومة، الذي قرر أن تديره وتنفذه مؤسسة الأسلحة "ارمسكور".
- اقتصرت المعرفة بوجود البرنامج على عدد من الوزراء من الذين كان علمهم به ضروريا.
- كانت الاستراتيجية هي أنه في حالة تدهور الحالة في جنوب افريقيا بشكل خطير، كان سيُعطى دليل سري على القدرة على الردع الى واحدة أو أكثر من الدول الكبرى، الولايات المتحدة مثلا، في محاولة لاقتناعها بالتدخل.
- لم تتعقد النية في أي وقت على الإطلاق على استخدام النبائط ومن البداية كان التأكيد على الردع.

وقد كانت هذه هي الحال عندما أصبحت رئيسا للدولة في عام ١٩٨٩. وبوصفي وزيراً سابقاً لمؤسسة الطاقة الذرية فقد كانت لدي أيضا المعلومات عن ذلك.

وعندما توليت منصبى كرئيس للدولة كان من الواضح لي بالفعل، ولزملائي أيضا الذين كانوا على علم أيضا، أنه كان من مصلحتنا الوطنية الدعوة الى عكس كامل للاتجاه ويشمل أيضا سياستنا النووية.

وخلال عام ١٩٨٩، تغيرت الحالة السياسية العالمية تغيرا شديدا:

- اتفق على وقف لإطلاق النار في أنغولا.
- في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، وقع اتفاق ثلاثي الأطراف في الأمم المتحدة مع كوبا وأنغولا نص على استقلال ناميبيا وانسحاب ٥٠ ٠٠٠ جندي كوبي من أنغولا.

- وضعت الحرب الباردة أوزارها وأصبحت التطورات المؤدية الى هدم سور برلين وتفكك الكتلة السوفياتية هي المجريات الرئيسية للأمور.

- كانت هناك فرص جيدة التحول من علاقة تقوم على المواجهة مع المجتمع الدولي بصفة عامة وجيراننا في افريقيا بصفة خاصة الى علاقة من التعاون والتنمية.

- وفي هذه الظروف لم يصبح الردع النووي زائدا فحسب بل انه أصبح يشكل في الواقع عقبة أمام تنمية العلاقات الدولية لجنوب افريقيا.

كما أن الرأي العام العالمي قد أصبح معارضا للأسلحة النووية بشكل متزايد، وبدا أنه من الممكن أن تحقق جنوب افريقيا مزايا كبيرة في المستقبل الوشيك إذا انضمت الى معاهدة عدم الانتشار. فبالرغم من أنها تملك بالفعل قاعدة تكنولوجيا متقدمة وصناعة نووية فإن الانضمام من شأنه أن يسهل التبادل الدولي للتكنولوجيا الجديدة اللازمة لتنميتها المقبلة. كما أنه يمكن أن يكون مفيدا أيضا للدول المجاورة لنا وفي الوقت المناسب لافريقيا بأكملها.

وفي هذا الاطار الوقائي، ومع اعتبار جميع أهداف السياسات المبتكرة الأخرى التي كانت قد بدأت بالفعل في ذلك الحين في اتخاذ شكل محدد، تقرر قرب نهاية عام ١٩٨٩، أنه ينبغي إغلاق وتفكيك مصنع الإثراء التجريبي في بريندابا.

وفي أوائل عام ١٩٩٠، وضعت الصيغ النهائية لقرارات تشمل ما يلي:

- ينبغي تفكيك وتدمير جميع النباط النووية؛
- إعادة سبك جميع المواد النووية التي في حوزة مؤسسة الأسلحة واعادتها الى مؤسسة الطاقة الذرية حيث ينبغي تخزينها وفقا للتدابير المقبولة دوليا؛
- ينبغي إزالة التلوث من مرافق مؤسسة الأسلحة وعدم استخدامها إلا للأغراض التجارية غير النووية؛
- ينبغي أن تنضم جنوب افريقيا بعد ذلك الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع قيامها بإخضاع جميع موادها ومرافقها النووية للضمانات النووية.

وجرى تنفيذ هذه القرارات والتعليمات وفقا للخطة. وجرت عملية التفكيك تحت الاشراف الدقيق والمشارك لمؤسسة الطاقة الذرية ومؤسسة الأسلحة. وكتدبير اضافي للمراقبة، عين استاذ بارز للطبيعة

النووية وهو البروفيسور و. ل. موتون كمراجع مستقل للإشراف على العملية. وكانت مهمته هي التأكد بنفسه من أن كل غرام من المادة النووية قد قدم بيان عنه وأن جميع المعلومات المتعلقة بالمعدات والتصميم قد دمرت. وقد تم ذلك.

وانضمت جنوب افريقيا الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة الذرية في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩١ ووقعت وفقا لمتطلبات المعاهدة، على اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ يسري على الفور.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وفقا لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قدمت جنوب افريقيا قائمة كاملة بجميع المواد النووية والمرافق الموجودة تحت ولايتها والتي كانت تحتوي على هذه المواد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وهو التاريخ الذي أصبحت بعده جميع هذه المواد والمرافق خاضعة للضمانات الدولية.

إن أيدي جنوب افريقيا نظيفة ونحن لا نخفي شيئا. وقد منحت الحكومة حاليا ترخيصا، بغية التفتيش الدولي، يسمح بالوصول الكامل الى المرافق وسجلات المرافق التي كانت تُستخدم في الماضي لإعداد قوة ردع نووية.

وأنا واثق بإخلاص أن هذا العمل الذي لم يسبق له مثيل، وهو التفكيك الطوعي لقدرة رادعة نووية، والكشف الطوعي عن جميع المعلومات ذات الصلة سيؤكد الجهد الذي تبذله حكوماتنا لضمان الوضوح. وأنا على ثقة أيضا بأن مبادرة جنوب افريقيا ستكون مصدر إلهام للبلدان الأخرى لاتخاذ الخطوات نفسها.

وختاما، أود أن أؤكد أن جنوب افريقيا لم تحصل في أي وقت مضى على تكنولوجيا أو مواد لازمة للأسلحة النووية من بلد آخر، كما أنها لم توفر ذلك الى أي بلد آخر، أو تتعاون مع أي بلد آخر في هذا الخصوص. فالخبرة والتكنولوجيا والمواد النووية التي نملكها كانت تتمتع بحماية كاملة وعولجت بدقة ووفقا للمعايير والاتفاقات الدولية. ولم تجر جنوب افريقيا على الاطلاق أي اختبار نووي سري.

وقد يكون هناك تصور بأن القرار بترك البرنامج يعني أن الاستثمار في المؤسسة بأكملها ذهب هباء. وهذا ليس صحيحا.

فتكنولوجيا الإثراء التي استحدثتها مؤسسة الطاقة الذرية فضلا عن المواد النووية التي أنتجت، تشكل مصدر قوة هام لجنوب افريقيا. وستساهم مساهمة كبيرة في النجاح النهائي لبرنامج الاستقلال التجاري السلمي الذي تضطلع به مؤسسة الطاقة الذرية.

وقد سمح تشغيل مصنع الإثراء التجريبي لجنوب افريقيا بمواصلة تشغيل مفاعل البحوث التابع لمؤسسة الطاقة الذرية، والذي يستخدم أيضا لإنتاج النظائر المشعة للأغراض الطبية، وذلك خلال فترة كان المجتمع الدولي يرفض فيها توفير الوقود النووي لتشغيله.

وقد استعيدت المادة النووية التي استخدمت في النباطو ستستخدم لزيادة انتاج هذه النظائر وغيرها. والمفاعل "سفاري" هو من بين المفاعلات القليلة جدا التي يمكنها تلبية هذه الحاجة.

وعلاوة على ذلك، فاستخدام تكنولوجيا الإثراء في إنشاء مصنع إثراء شبه تجاري زود جنوب افريقيا بالقدرة على توفير جميع احتياجات محطة "كويبرغ" النووية لتوليد الكهرباء من الوقود النووي وضمان هذه الإمدادات في وقت منع فيه تسليم الوقود النووي اللازم لكويبرغ من بلدان ما وراء البحار.

وإضافة الى ذلك، فانضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار قد أدى بالفعل الى رفع الجزاءات النووية من جانب الولايات المتحدة الامريكية. وقد جرى أيضا تبادل زيارات مع دول في افريقيا بغية إبرام اتفاقات بشأن استخدام النظائر الطبية والبرامج التدريبية. وقد أصبحنا عضوا في مجموعة الاتفاق التعاوني الافريقي، وهي منظمة داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بتنسيق المشاريع النووية السلمية والتعاون بين الدول الافريقية في الميدان النووي.

والفرص المتاحة لزيادة التعاون سيعززها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. قد التزمت الحكومة بالفعل علانية بذلك، وهي تعتقد أنها يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في إقرار السلم والأمن في الجنوب الافريقي.

وستقوم جنوب افريقيا قريبا بالاشتراك بشكل فعال في المناقشات عبر القارية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وستدعمنا الحقيقة المتمثلة في أن جنوب افريقيا قد اكتسبت قدرة نووية ثم تركتها اعترافا منها بعلاقتها الجديدة بافريقيا وبالمجتمع الدولي عموما.

ودون الانضمام لمعاهدة عدم إنشاء الأسلحة النووية لم يكن أي من ذلك ممكنا. وأنا على ثقة بأنه يمكن الآن طي سجل هذا الفصل من الماضي وفتح فصل جديد من التعاون الدولي والثقة.

-----